

رأس المال الممتلك والودائع ودورهما في تحديد السياسة الاقراضية للمصرف

دراسة مقارنة بين مصرفي الأردن الكويتي والراجحي للاستثمار

م.م. ميثاق هاتف عبد السادة الفتلاوي؛ كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء
م.م. بلال نوري سعيد الكروي؛ كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء
م.م. سعدي أحمد حميد؛ كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء

المستخلص

تعد السياسة الاقراضية من السياسات الهامة التي يتبناها المصرف بعد الدراسة والتحليل لمختلف مقوماته الداخلية ومنها (راس المال الممتلك والودائع) وذلك لأهميتهما في ممارسة الأنشطة المختلفة الاقراضية والاستثمارية حيث أن زيادتهما يكون لها أثر ايجابي على المصرف إذا قام باستثمارها وتوظيفها بالشكل الصحيح والناجح وفق دراسة وتحليل بالاعتماد على خبراء مختصين ومقاييس مالية ومصرفية لضمان العملية الاقراضية بشكل سليم دون أن يعرض هذا المصرف إلى مخاطر عديدة ومن هذه المقاييس هي معدلات العائد الناتج من توظيف هذين الموردين الماليين وبيان دوريهما في تحقيق السياسة الاقراضية الناجحة، وتوصل البحث إلى استنتاج هام هو

كفاءة أداء مصرف الراجحي للاستثمار قياساً بمصرف الأردن الكويتي.

والتي على ضوءها جاءت توصية البحث بضرورة الاهتمام الكبير بهذين العاملين وتنشيطهما دون تقليل من أهمية العوامل الأخرى المؤثرة على هذه السياسة وأجراء الدراسة اللازمة لهما وفق مقاييس مالية ومصرفية معتمدة عالمياً وذلك لسمعة هذين المصرفين محلياً وعالمياً ومواكبتها للتطورات المصرفية.

المقدمة

تعد السياسة الاقراضية من السياسات الهامة التي يتبناها المصرف بعد دراسة وتحليل العوامل المؤثرة عليها وذلك لان أساس عمل أي مصرف هي كيفية توظيف أمواله التي يحصل عليها من مصادر مختلفة (النسبة الأكبر لهذه المصادر تتمثل برأس المال الممتلك والودائع) في الاقراض. عليه فان اتخاذ أي قرار يتعلق بمنح القروض يتوقف بالدرجة الأساس على هذين العاملين فضلاً عن العوامل الأخرى (دون التقليل من أهميتها) إذ إن أي زيادة في نسبة القروض الممنوحة قد تعرض المصرف إلى خسائر فادحة وبالتالي إلى إفلاس المصرف، لذلك لا بد من دراسة هذين المصدرين وتحليلهما وبيان دورهما في السياسة الاقراضية بالشكل الذي لا يعرض المصرف إلى مخاطر متنوعة (كمخاطر عدم السداد أو مخاطر السحب المفاجئ من قبل المودعين) لذلك عليه أن ينشط من هذين المصدرين فضلاً عن المصادر الأخرى لكي يمكنه من توظيفها في

مجالات متنوعة والتي من أهمها القروض لما فيها من دعم للاقتصاد الوطني ودفع عجلة التقدم إلى الإمام، ويمكن من خلال تحليل متانة وكفاية رأس المال الممتلك والقابلية الإيرادية ومعدلات العائد والتي تبين مدى قدرة المصرف الاستثمارية والاقراضية وعلى ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يمكن تحديد كفاية أو عدم كفاية رأس المال الممتلك والودائع ودوريهما في تحديد السياسة الاقراضية للمصرف. وفي ضوء ذلك فقد قسم البحث إلى أربعة محاور يتناول الأول منها الإطار النظري للبحث فيما تضمنه الثاني منهجية البحث وخصص المحور الثالث للتحليل التطبيقي للبحث واختتم الرابع بالاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول الإطار النظري للبحث: أولاً- رأس المال الممتلك:

ل مفهوم رأس المال:-

أن أهم مشاكل الأعمال المصرفية خلال السنوات الأخيرة تتركز على الجمع والاحتفاظ برأس مال كافي، لذلك فإن كلمة رأس المال (Capital) يعرفها (العلاق، ٢٠٠١: ١٣٤) على إنها " الأصول الصافية للمصرف وتضم الاستثمارات الأصلية إضافة إلى المكاسب والأرباح"، كما وعرفت على إنها " الأموال التي يساهم بها مالكي المصرف وتتضمن الأسهم و الاحتياطات والأرباح المحتجزة في المصرف" (Rose, 1999: 471) أي إن رأس المال الممتلك يساوي مجموع كل من رأس المال المدفوع (الأسهم العادية) والأسهم الممتازة والاحتياطات والأرباح المحتجزة.

ب وظائف رأس المال (أهميته):-

يمكن تلخيص وظائف رأس المال الممتلك في المصارف التجارية بما يأتي: (أبو محمد وقدوري، ٢٠٠٥: ١٤٤)، (Rose, 1999: 472)، (العلاق، ٢٠٠١: ١٤٠)

١ - تمويل المباني والتجهيزات الرأسمالية التي يستعملها المصرف، حيث لا تمول هذه البنود عن طريق الودائع ولكنها تمول من خلال رأس المال المدفوع لأنها تمثل أموالاً ثابتة لا تحول إلى نقدية إلا عند التصفية ورأس المال هو البند الوحيد الذي لا يتم إلا عند تصفية المصرف.

٢ - إن رأس المال يزيد من ثقة الناس في المصرف ويضمن المتعاملين معه (بضمنهم المودعين) من خلال القوة المالية للمصرف لأن المودعين والسلطات الرقابية يعتقدان بأن قوة المصرف تعتمد على متانة رأس ماله. وعليه فإن المصرف الذي يشكل رأس المال الممتلك جزءاً كبيراً من مصادر أمواله يوماً ما يستطيع البقاء مفتوح الأبواب ويمتص خسائره تدريجياً من أرباحه دون أن يؤدي ذلك إلى سعي المودعين لسحب الودائع منه لذلك يعتبر العنصر الحيوي من عناصر توفير الحماية للمودعين من أية خسائر قد تحدث في حالة انخفاض أسعار الأوراق المالية أو الفشل في تحصيل بعض القروض.

٣ - رأس مال المصرف هو كل ما يملكه المصرف الجديد عند افتتاحه لأول مرة. ولهذا السبب، ولأن المصرف الجديد يصعب عليه في بدايته حياته الحصول على الأموال من مصادر أخرى غير رأس المال وما قد يرد إليه من ودائع لذلك فإن رأس المال يلعب دوراً أساسياً في تمويل النشاط الاقراضي والاستثماري للمصرف خلال الفترة الأولى من نشأته.

٤ - رأس المال يخدم كمنظم لنمو المصرف، مما يساعد على ضمان نمو المصرف الفردي المستقر على المدى البعيد، كما إن السلطة التشريعية وأسواق المال تتطلب زيادة رأس ماله بشكل طفيف وبتوافق مع نمو القروض وموجودات المصرف الأخرى التي تتعرض للمخاطر. لذلك فإن الحذر من الخسارة سوف تزداد مع زيادة تعرض المصرف للمخاطرة، فضلاً عن ذلك إن المصرف الذي يوسع قاعدة قروضه وإيداعاته

بشكل سريع سوف يبدأ باستلام مؤشرات من السوق واللجنة المشرفة (لجنة بازل) بان نموه يجب أن يتباطأ في هذه الفترة أو يجب امتلاك رأس مال إضافي.

٥ - إن قيود المصرف والتي تضعها السلطات المالية أصبحت أداة مهمة لتحديد مقدار المخاطر التي تستطيع المصارف تحملها وفي هذه الحالة فإن رأس المال لا يؤدي فقط إلى تحسين ثقة الجمهور بالمصارف ونظامها بل إنها تتخذ أيضا حماية نظام التأمين على الإيداعات الحكومية من الخسائر الخطيرة لذلك فإن السلطات المالية لن تمنح أي ترخيص وممارسة المهنة لأي مصرف ما لم يتوفر لهذا المصرف حد أدنى من رأس المال كشرط على أجازة الممارسة، كما إن المصارف التي تتمتع برأس مال ضخمة تكون قادرة على زيادة قروضها و سلفياتها، أي إن هناك علاقة بين التوظيف ورأس المال.

٦ - يستخدم رأس المال الممتلك في تمثيل المالكين (المساهمين) في مجلس إدارة المصرف، حيث تتحدد القوة التصويتية للمساهمين في تعيين أو انتخاب رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدير العام في عدد الأسهم التي يمتلكونها.

ج- مصادر زيادة رأس المال الممتلك وفوائده على لمصارف:-

هناك عدد من المصادر لزيادة رأس المال الممتلك ومن أبرزها الآتي: (العلاق، ٢٠٠١: ١٤٢)

١ - زيادة رأس المال الممتلك بإصدار أسهم جديدة: حيث إن هذه الزيادة لا تترتب عليها زيادة القوة الإيرادية للمصرف بل إنها قد تؤدي إلى تخفيض الربحية لذا فإن الأسلوب الأمثل لتحسين القوة الإيرادية للمصرف هو توجيه الأموال المستمدة من زيادة رأس المال إلى التوظيف في عمليات الإقراض والتسليف والا فإن قدامى المساهمين سوف يعارضون أي اتجاه لزيادة رأس المال.

٢ - زيادة رأس المال الممتلك باحتجاز الأرباح: وهذا يكاد يكون المصدر المفضل والأرخص بالمقارنة بزيادة رأس المال عن طريق إصدار الأسهم، ومن الضروري توظيفها بمعدل عائد مناسب يعادل تكلفة الفرصة البديلة ونفس الشيء بالنسبة لإصدار الأسهم حيث يتوجب استثمار الأموال المتأتية من عملية الإصدار بمعدل عائد يعادل على الأقل العائد الحالي على الاستثمارات بهدف المحافظة على معدل التوزيعات كوسيلة للحفاظ على سعر السهم.

ومن ابرز الفوائد التي يمكن للمصارف أن تجنيها عند رفع أو زيادة رأس مالها الممتلك هي الآتية: (الناشف وهندي، ١٩٩٨: ١٥٢- ١٥٣)

- تعزيز رأس مال تلك المصارف بحيث تكون ملائمة مع النسبة المفروضة على المصارف العالمية.
- تمكينها من زيادة انتشارها في البلد من خلال زيادة عدد فروع تلك المصارف والتي تعزز من قدرتها على استقطاب الودائع وإعطاء التسهيلات.
- تمكين المصارف من تفعيل مواردها البشرية الحالية، واستقطاب الكفاءات المصرفية إذا توفرت لها الإغراءات المالية المناسبة.
- تمكين المصارف من توفير التسهيلات المطلوبة للمؤسسات أو المجموعات التجارية أو الصناعية الكبيرة خصوصا إن الحد الأقصى لمبلغ التسهيلات المسموح إعطائها يرتبط ارتباطا مباشرا بحجم الأموال الخاص بكل مصرف.
- تمكين المصارف الكبيرة من إستعمال التكنولوجيا الحديثة مما يسهل منافسة البنوك الأجنبية الكبيرة أو البنوك الأجنبية المشتركة العاملة في البلد.
- تعزيز قدرة المصارف على الحصول على تسهيلات كبيرة من المصارف العالمية وخصوصا في حقل تعزيز الاعتمادات المستندية المفتوحة.

- تعزيز قدرة المصارف على مواجهة أي خسائر قد تنجم عن عمليات التسليف والإقراض التي تقوم بها.
- تمكين المصارف من استقطاب أموال متوسطة وطويلة الأجل من خلال إصدار سندات دين تتراوح آجالها بين ثلاث وخمس سنوات وتسويقها خارج البلد.

ثانياً - الودائع:

مفهومها وطبيعتها:-

تعد الودائع الشريان الحيوي الذي يمد المصرف بأموال استثماراته المختلفة والمصدر الرئيسي لتنمية الموارد المالية له والأكثر خصوبة في هذا المجال فضلاً عن ذلك إن جدواه الاقتصادية والمالية مضمونه في نفس الوقت، لذلك برعت المصارف خلال السنوات القليلة المنصرمة في إستعمال سياسة التسويق المصرفي لاستقطاب وتنويع الودائع بشتي الطرق لشدة المنافسة ما بين المصارف ويمكن تعريف الوديعة على إنها " اتفاق يدفع بمقتضاه المودع مبلغاً من النقود بوسيلة من وسائل الدفع نقداً، شيكاً أو تحويلاً ويلتزم بمقتضاه المصرف برد هذا المبلغ للمودع عند الطلب أو حينما يحل أجله أو مواعده المقرر أو المحدد في الاتفاق، كما قد يلتزم المصرف بدفع فوائد على قيمة الوديعة " (العلاق، ٢٠٠١: ٦٧).

وبالنظر إلى اختصاص المصارف في تقبل الودائع بخاصة النقود فالمصرف الوديع يصبح مالكا للمبلغ المودع لديه يتصرف به ويجني ربحاً من إستعماله، إذ من طبيعة المصارف أن تتلقى الودائع كعاملية مأجورة، كما إن المصرف لا يكون ملزماً برد المال بل يرده بقيمة تعادله أما دفعة واحدة وأما على دفعات حسب العقد أو الاتفاق بينهما (الناشف وهندي، ١٩٩٨، ٧٢)

وهناك أموال تودع لدى المصارف ولكنها لا تعتبر ودائع وهذه الأموال هي :-

(أبو حمد و قدوري، ٢٠٠٥: ١٧٩)

- ١ - الأموال المودعة بالعملة المحلية لقاء فتح الاعتمادات المستندية.
 - ٢ - الأموال المودعة لقاء إصدار الكفالات المصرفية.
 - ٣ - الأموال المودعة بالعملات الأجنبية لدى المصارف المحلية كغطاء على الاعتمادات المفتوحة.
 - ٤ - الأموال التي أودعها احد فروع مصرف معين لدى فرع آخر من نفس المصرف.
- وهناك استراتيجيات عديدة لتنمية الموارد المالية للمصارف إلا إن المصارف التجارية لها مبرراتها المنطقية والاقتصادية في تقبل الودائع على غيرها في تنمية هذه الموارد ومن أبرز هذه المبررات :- (العلاق، ٢٠٠١: ٦٦).

١ - أن تكلفة الودائع اقل بكثير من تكلفة رأس المال والإرباح المحتجزة، إي أن تكلفة الاقتراض تفوق كلفة الودائع لأن المقرضين عادة ما يتعرضون لمخاطر اكبر وبعبارة أخرى تكلفة الودائع تتمثل في معدل الفائدة الصريح والضمني الذي يدفعه المصرف للمودعين، بينما تكلفة رأس المال والإرباح المحتجزة تتمثل في الفائدة الذي كان يمكن للمستثمرين الحصول عليه لو أنهم استثمروا أموالهم في أوجه استثمارية بديلة تنطوي على نفس درجة المخاطرة التي تنطوي عليها الاستثمار في صناعة المصارف.

٢ - أن رأس المال لا يعتبر مصدراً خصباً للطاقة الاستثمارية أو قد لا يمثل في بعض الأحيان أكثر من ١٪ من مصادر المصرف المالية. علاوة على ذلك فأن فكرة تنمية الموارد المالية بإصدار الأسهم قد لا تكون مقبولة من قبل حملة الأسهم القدامى أو الراسخين لأنه يقلص من حجم الفائدة ويلحق ضرراً بمواقفهم التصويتية كما أن الكثير من المصارف لا تحبذ احتجاز الأرباح باعتبار أن نسبة الأرباح الموزعة تعتبر مؤشراً على نجاح المصرف كما أنها لا تمثل نسبة يعول عليها في تنمية الموارد المالية ولا تتجاوز ١٠٪ من الموارد المالية المتاحة للمصارف التجارية.

ثالثاً - القروض:-

أ - مفهومها وطبيعتها:-

تعد وظيفة الائتمان ذات أهمية قصوى على صعيد النشاط الاقتصادي وأنشطة الأجهزة المصرفية للدور الذي تؤديه في توفير الأموال وتعبئتها في كافة المجالات الاستثمارية والاقتصادية. وإن عملية الائتمان هي ظاهرة تاريخية، تمتد إلى أكثر من (٢٦٠٠) عام قبل الميلاد، حيث تمثلت باقتراض النقود وعمليات الرهن، واستخدام الصكوك لنقل العقارات والإيجار، واشتهرت عمليات الائتمان بشكل بارز في عهد السلالات المختلفة كالبابلية و السومرية والكيشينية، واستمرت في النمو عبر التطور التاريخي وصولاً للوقت الحاضر (الدوري و السامرائي، ٢٠٠٦، ٧٣). إن كلمة الائتمان مأخوذة من الأصل اللاتيني (Credere) ومعناها وثق به وهي ترمز إلى عنصرين متلازمين هما عنصر الثقة وعنصر الوقت (الناشف وهندي، ١٩٩٨: ٨٣) لذلك فقد عرفت على أنها قابلية الحصول على ثروة أو حقاً فيها مقابل الدفع في المستقبل أو هو التبادل الحالي للبضائع والخدمات والممتلكات أو الحقوق مقابل دفع القيمة المساوية لها والمتفق عليها في المستقبل (أبوحمدة وقُدوري، ٢٠٠٥: ٢٥٩).

وتعد القروض بطبيعتها أهم مكون من أصول البنك وأكثر خصوبة باعتبارها تولد للمصرف عوائد مجزية إذا ما أديرت بشكل كفؤ وفاعل، فهي تشمل قرض لرأس المال العامل و (السحوبات على المكشوف) والإقراض الاستثماري، والقروض العقارية المدعومة بأصول وحسابات البطاقات الائتمانية وغيرها من القروض وخلال العقد الماضي، زاد الابتكار من قابلية تسويق الأصول المصرفية من خلال إدخال مبيعات أصول مثل الرهونات وقروض السيارات والاعتمادات التصديرية المستخدمة كتغطية للأوراق المالية الممكن التعامل فيها في السوق (أسلوب معروف بأسم التوريق أو التسنيد Securitization وهو شائع في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة) (حماد، ٢٠٠٥: ٤٦٠).

ب - أهميتها:-

أن التطورات التكنولوجية والاقتصادية أعطت الائتمان أهمية كبيرة واضحة يمكن تخصيصها على النحو التالي:

١ - زيادة الإنتاج: تحتاج المشروعات الصناعية الزراعية الكبيرة الجديدة والقائمة إلى موارد مالية مستمرة ضخمة تفوق الموارد الذاتية للمشروعات، لذلك تلجأ تلك المشروعات إلى الائتمان في المصارف أو إلى إصدار سندات وطرحها على الجمهور وتلعب المصارف المتخصصة دوراً أكبر في توفير هذه الموارد المالية (السامرائي والدوري، ٢٠٠٦: ٧٦). فضلاً عن ذلك، إن عمليات التطور الفني والتقني وما يتطلبه استبدال الماكينات والمعدات و ارتفاع تكاليف شرائها لذا فإن هذه المشاريع قد تلجأ للمصارف لتمويل مثل هذه العمليات (أبوحمدة وقُدوري، ٢٠٠٥: ٢٦٣) مما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني و دفع عجلة التقدم إلى الأمام.

٢ - توزيع الموارد المالية والائتمانية على مختلف الأنشطة الاقتصادية: - يلعب الائتمان دوراً مهماً في توزيع الموارد المالية المتاحة للجهاز المصرفي بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية بما يضمن الاستخدام الكفء لهذه الموارد من خلال توزيعها على جميع المشاريع وفقاً لاحتياجاتها (السامرائي والدوري، ٢٠٠٦: ٢٦٣) وخاصة (الصغيرة والحديثة) في الحصول على الائتمان الكافي بسبب ضعف الثقة في مركزها الائتماني من الجهات الممولة الأخرى (أبوحمدة وقُدوري، ٢٠٠٥: ٢٦٣).

٣ - زيادة الاستهلاك: - يساهم الائتمان في حصول أصحاب الدخل المتدنية على بعض السلع الاستهلاكية المعمرة وغيرها من السلع، مما يترتب عليهم التزامات دفع قيم ذلك الائتمان عندما ترتفع

دخولهم المستقبلية، ويساعد تنشيط جانب الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية في زيادة حصة السوق وزيادة حجم الإنتاج ودعم الاقتصاد الوطني.

٤ - تشغيل الموارد العاطلة: - يمكن الاستفادة من الأموال العاطلة بتشغيلها بصورة مؤقتة من خلال التمويلات قصيرة الأجل ولهذا فالمقترض ينتفع من استخدام هذه الموارد في نشاطات مؤقتة تحقق له دخلاً مرجحاً وبالمقابل فإن المقترض سيحصل لقاء استعماله لتلك الموارد على دخل مناسب. (الدوري و السامرائي، ٢٠٠٦: ٧٦ - ٧٧).

٥ - أداة للتبادل: - يعد الائتمان المصرفي وسيلة ملائمة لنقل استعمال الأموال من شخص لآخر أي أنه واسطة للتبادل فبواسطة الائتمان يمكن تحويل مدخرات الأفراد والمنشآت والحكومة إلى من يحتاجها أو يستطيع استثمارها في الإنتاج والتوزيع (أبو محمد وقدوري، ٢٦٢: ٢٠٠٥).

أركان تقدير المركز الائتماني للمقترض C'S of credit

يمكن تبويب أركان تقدير المركز الائتماني للمقترض بست نواحي هامة تسمى في الولايات المتحدة (Six of credit) وذلك لأن كل منها يبدأ باللغة الإنكليزية بحرف (C) وهي على النحو الآتي: -

١ - الشخصية Character: - ينبغي أن يقتنع موظف القروض بأن الزبون لديه غرض (هدف) محدد بشكل جيد لطلب الائتمان من المصرف ونية جدية في التسديد. وإذا لم يكن الموظف متأكد تماماً من سبب طلب الزبون للقرض، فإنه ينبغي توضيح هذا الغرض الإقناع المصرف.

عندما يعرف الغرض ينبغي أن يحدد موظف القرض فيما إذا كان منسجماً مع سياسة الاقراض الحالية للمصرف ومع ذلك فينبغي أن يحدد موظف القرض بأن المقترض لديه موقفاً مسؤولاً تجاه استخدام الأموال المقترضة، ويكون صادقاً مع المصرف وسيبذل كل الجهد لتسديد ما هو مدين به (Rose, 1999: 528) وأن هذه الخاصية مهمة جداً لأن كل معاملة تجارية ائتمانية يتضمن الوعد بالدفع. وأن على موظف القرض أن يقدر ذلك سواء كان هناك مساعي صادقة للدفع أو محاولة التهرب منه. ويعتقد موظفوا الائتمان بأن هناك دوراً للعامل الأخلاقي أو ما يسمى بالشخصية في تقييم الائتمان (السلطان وآخرون، ٤٢٠: ١٩٩٣).

٢ - القدرة Capacity: - ينبغي أن يتأكد موظف القروض من إن الزبون الذي يطلب القرض لديه السلطة لهذا الطلب والموقف القانوني لتوقيع اتفاقية قرض ملزمة تعرف هذه الصفة لدى الزبون بالقدرة على اقتراض المال فمثلاً في أغلب الدول، لا يمكن أن يكون القاصر (تحت عمر ١٨ أو ٢١ سنة) مسؤولاً قانونياً عن اتفاقية القرض وبالتالي يواجه المصرف صعوبة كبيرة في استلام مال القرض. وبشكل مشابه ينبغي التأكد من أن ممثل الشركة الذي يطلب القرض لديه سلطة تامة من مجلس إدارة الشركة لغرض التباحث في العقد وتوقيع الاتفاقية وذلك عن طريق الحصول على نسخة من القرار الذي يصدره مجلس الإدارة يخول هذا الزبون باقتراض الأموال من الشركة، وهذا الحال ينطبق أيضاً إذا كان هناك اتفاقية شراكة في الشركة، والا فسوف يتعرض المصرف إلى خسائر باهظة في حالة تسليم أموال لأشخاص غير مخولين بذلك (Rose, 1999: 530)، ولا يتوقف هذا العامل فقط على القدرة في استلام أموال القرض فحسب وإنما القدرة على دفع الدين فيوضح (السلطان وآخرون، ١٩٩٣: ٤٢٠) أن على مدير الائتمان أو من هو المسؤول عن ذلك أن يستعين بسجل انجازات مشروع العمل (الزبون) السابقة وبالمشاهدة العينية لمنشأته (متجره) وطرق إدارتها في الوصول إلى قراره.

٣ - النقد أو رأس المال: Capital or cash - يحدد راس المال بالرجوع إلى الوضع المالي العام للشركة الذي يوضح عن طريق دراسة تحليل النسب المالية (وخاصة نسب المخاطرة) وتحليل حقوق الملكية للشركة (السلطان وآخرون، ٤٢٠: ١٩٩٣) وبشكل عام يكون لدى الزبائن المقترضين ثلاث مصادر فقط يعتمدون عليها لتسديد قروضهم: -

- التدفقات النقدية المتولدة من المبيعات أو الدخل.
- بيع أو تسيل الموجودات.
- الأموال التي تجمع عن طريق إصدار الأوراق المالية كحقوق المساهم أو الدين (المديونية). ويمكن أن تزود أي من هذه المصادر بالنقد الكافي لتسديد قرض المصرف (Rose,1999:530).

٤ - الضمانة Collateral: وهي الموجودات التي يتعهد الزبون بتقديمها للمنشأة البائعة كضمان تستند إليه في حالة نكوله أو مواجهته للصعوبات في التسديد (مثل المخزون، المكائن والمعدات.....) ويمكن أن تكون الضمانة على شخص ضامن أو كفيل للزبون (الشماع، ٢٣٩: ١٩٩٢) كما أن للتكنولوجيا دور مهم في ذلك فإذا كانت موجودات المقرض قديمة تكنولوجياً فأنها ستمتلك قيمة محدودة كضمانة إضافية بسبب صعوبة إيجاد المشتري لتلك الموجودات فيما إذا اضطرب دخل المقرض (Rose,1999:531) فضلاً عن ذلك قيام بعض المصارف العراقية مثلاً خلال العقد الماضي برفع قيمة الضمانات العقارية التي ترهن لصالح المصرف مقابل التسهيلات والقروض بما لا تقل عن ثلاثة أمثال مبلغ الائتمان الممنوح للزبون وذلك لمواجهة احتمالات تغيرات سريعة محتملة في قيمة النقود الأمر الذي يعرقل الحصول على الائتمان المطلوب (الشماع، ٢٠٠٢: ١٦٨).

٥ - الظروف Condition: ويقصد بها الظروف الاقتصادية العامة في القطر وكذلك الظروف الخاصة بالقطاع أو فرعه الذي تعمل فيه المنشأة أو المنطقة التي توجد فيها مما ينعكس بشكل أو بآخر على قدرتها على تسديد التزاماتها للغير (الشماع، ١٩٩٢: ٢٣٩) فمثلاً يمكن أن يكون القرض جيداً للغاية على الورق فقط في حالة تضائل قيمته الناتجة عن الدخل أو المبيعات المتدهورة في فترة الركود الاقتصادي أو عن طريق معدلات الفائدة العالية التي يسببها التضخم المالي (Rose,1999:531) فمثلاً التضخم في العراق أدى إلى تناقص القيمة الحقيقية للائتمان المقدم للزبائن وهو ما يساوي الفرق بين قيمة الائتمان عند منحه وقيمة تسديده مع الفوائد والذي سبب خسائر اقتصادية غير منظورة ولم تظهر محاسبياً (الشماع، ٢٠٠٢: ١٦٦).

٦ - السيطرة Control: - إن العامل الأخير في تقسيم استحقاق المقرض للائتمان هو السيطرة التي تركز على أسئلة مثلاً فيما إذا كان بالإمكان أن تؤثر التغيرات في القوانين والأنظمة بشكل معكوس على المقرض، كما إذا كان الطلب للقرض يلبي مقاييس سلطات المصرف والسلطات المنظمة لنوعية القرض (Rose,1999:531).

وتمثل هذه النواحي الست العوامل الأساسية لتقييم مخاطرة الائتمان أو تحصل الشركة على معلومات هذه العوامل من خلال خبراتها وتجاربها السابقة مع العميل (الزبون) وكذلك تستعين بمعلومات من مصادر خارجية موثوق بها (السلطان وآخرون، ١٩٩٣: ٤٢٠) ولا بد من ربط مؤشرات سوية الوصول إلى صورة موحدة وشاملة عن الزبون ولا مناص هنا من الحكم (الرأي) أو الاجتهاد الشخصي (الذاتي) في التوصل إلى القرار الأخير (الشماع، ١٩٩٢: ٢٣٩).

د - العوامل المؤثرة على السياسة الاقراضية Factor affecting loaning policy

هناك الكثير من العوامل المؤثرة على السياسات الاقراضية للمصرف التجاري أهمها:

١ - رأس المال Capital: تتأثر السياسة الاقراضية للمصارف برأس المال بسبب العلاقة القانونية بين مقدار رأس المال والاحتياطي القانوني للذات يمثلان صمام الأمان للودائع وكلما توفر رأس المال بشكل

متوازن يعطي قدرة للمصرف على تحمل المخاطر التي تنجم بسبب منح الائتمان. (الدوري والسامرائي، ٢٠٠٦: ٨٧)

٢ - **الربحية Profitability**: - تعد الربحية من الاتجاهات الأساسية التي يجب مراعاتها في أي سياسة اقرضية ولأي من المصارف التجارية وذلك لأنها ضرورية لنجاح المصرف باعتباره إحدى المنشآت الهادفة إلى الربح إذن فالمصارف التي تهدف إلى تحقيق أقصى الأرباح ستعتمد سياسة اقرضية مرنة أو متساهلة أو بالعكس فالمصرف الذي يتمتع بمستوى محدد من الأرباح ولا يريد التعرض إلى خسائر فانه يعتمد إلى اتباع سياسة اقرضية متشددة الفرق بين المتشدد والمرن هو في هامش المخاطر حيث يكون عالياً عند الاعتماد على سياسة مرنة ويكون منخفض في حالة السياسة المتشددة (أبو حمد وقدوري، ٢٠٠٥: ٢٧٤)

٣ - **استقرار الودائع Deposits stability**: - يقصد بها الودائع التي لا تتعرض إلى عمليات سحب متكررة خلال فترة زمنية قصيرة وذلك أن الودائع المتذبذبة ستهدد من قدرة المصرف في اعتماد سياسة اقرضية متساهلة لان الودائع هي أموال الغير يحق له سحب بعضها (الودائع تحت الطلب) متى شاء بدون أخطار.

٤ - **موارد المصرف المالية**: - وهي تشكيلة من موارد المصرف المالية متمثلة براس المال والاحتياطيات والودائع المختلفة والاقتراض من البنك المركزي والمصارف الأخرى. أن حجم هذه الموارد يعتبر واحد من ابرز المحددات الأساسية لحجم القروض التي تمنحها المصارف التجارية، فالمصارف التجارية الكبرى أو القائدة تتمتع بهذه الموارد الفريدة لذا تكون قادرة على منح قروض كبيرة والتوسع في منح أنواع شتى من القروض والتسهيلات الائتمانية قياساً بالمصارف الصغيرة (العلاق، ٢٠٠١: ٩٥).

٥ - **الظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع**: - أن المصارف الراسخة والربحية غالباً ما توجد في البلد التي يتمتع برخاء واستقرار اقتصادي، وطبيعي جداً فان الخدمات المصرفية تزدهر في الظروف الاقتصادية المشجعة وتقلص في ظروف الكساد الاقتصادي، ألا أن ظروف الكساد قد تتطلب تظافر جهود الدولة والقطاع المصرفي لدفع دفة الاقتصاد نحو النهوض والانتعاش حيث تلجأ الدولة والمصارف إلى تقديم التسهيلات الاقتصادية والمصرفية المختلفة لزيادة الإنتاج والإنتاجية وتمويل المشروعات المختلفة (العلاق، ٢٠٠١: ٩٦).

٦ - **السياسات النقدية المالية**: - حيث انه كلما اتاحت للمصرف المركزي احتياطيات إضافية كلما زادت امكانيات المصرف الاقرضية في حين إذا زاد بنك المركزي من ضغطه على المصارف التجارية يضطر إلى تقليص قروضها والا جازفت بسيولتها وفقدت احتياطياتها النقدية. (الدوري والسامرائي، ٢٠٠٦: ٨٨).

المحور الثاني منهجية البحث

أولاً - مشكلة البحث:

بعد راس المال الممتلك والودائع من العوامل المهمة والمؤثرة على السياسة الاقرضية للمصرف من جهة وعلى ديمومتها وبقاء سمعتها في السوق (محلياً أو دولياً) من جهة أخرى، إلا انه وبسبب قلة ومحدودية الدراسات المتعلقة بدراسة عوامل (رأس المال الممتلك والودائع) وما ينجم عنها من أثر على مستقبل المصرف، لذا يتوجب الوقوف عندها ودراستها، كذلك إن الربط بين هذه العوامل سوية وباستعمال تحليل مقارن أيضاً يعد عامل مشجع لإجراء هذا النوع من الدراسة والتحليل.

ثانياً - أهمية البحث:

أن أساس عمل أي مصرف هو ما يمتلكه من مصادر مالية يمكن الاعتماد عليها في ممارسة نشاط أعماله والمتمثلة بمنح القروض والتسليفات والاستثمارات الأخرى ، وان صلب موضوعنا يؤكد على الجوانب الآتية :

- أ - اهتمام البحث بقطاع اقتصادي حيوي يتمثل بالبيئة المصرفية العربية.
- ب - اعتماد البحث متغيرات مالية ومصرفية هامة تتمثل بالودائع ورأس المال الممتلك والسياسة الاقراضية للمصارف.
- ج - استعماله أدوات تحليلية متميزة قادرة على النهوض بمستقبل المصارف ونموها.

ثالثاً أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحديد السياسة الاقراضية للمصرف من خلال دراسة وتحليل رأس المال والودائع ويكون ذلك من خلال اعتماد المهام الآتية :

- أ - دراسة وتحليل مؤشرات كفاية ومتانة رأس المال الممتلك.
- ب - دراسة وتحليل مؤشرات العائد المتعلقة بتوظيف هذين العاملين وبيان دوريهما في السياسة الاقراضية.
- ج - دراسة وتحليل القابلية الايرادية للمصرفين الناتجة من توظيف هذين العاملين وأسلوب فوجتا.

رابعاً فرضية البحث:

ولغرض تحقيق أهداف البحث تم صياغة فرضية عامة وهي :

(تزداد مرونة المصرف في تحديد السياسة الاقراضية بزيادة إجمالي رأس المال الممتلك والودائع)

خامساً - العينة و المدة الزمنية التي خضعت للتحليل:

تم اختيار مصرفين لبلدين مختلفين في الأردن والسعودية وهما (الأردني الكويتي والراجحي للاستثمار) كونهما من المصارف التي تمتلك أرضية واسعة على نطاق محلي وعلى وجه الخصوص والدولي والسمعة في مجال تأديتهما للخدمات والشهادات التي حصلت عليها من منظمات ومؤشرات عالمية ، وتمثلت المدة الزمنية التي خضعت للتحليل والبحث ما بين (٢٠٠٣ - ٢٠٠٦).

سادساً - الأساليب المالية المستخدمة في القياس والتحليل:

أ - مقاييس كفاية ومتانة رأس المال الممتلك: (أبوحمدة وقدوري، ٢٠٠٥: ١٤٩-١٥٣)

رأس المال الممتلك

$$١ - \text{نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

رأس المال الممتلك

$$٢ - \text{نسبة رأس المال الممتلك إلى القروض} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{القروض}}$$

رأس المال الممتلك

$$٣ - \text{نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات الخطرة} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{الموجودات الخطرة}}$$

راس المال الممتلك

$$٤ - \text{نسبة راس المال إلى مجموع الموجودات} = \frac{\text{راس المال الممتلك}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

ب - مؤشرات العائد:

صافي الأرباح بعد الفوائد والضرائب

$$١ - \text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الفوائد والضرائب}}{\text{حق الملكية}}$$

(الكروي، ٢٠٠٥: ٧٣)

صافي الأرباح بعد الفوائد والضرائب

$$٢ - \text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الفوائد والضرائب}}{\text{الودائع}}$$

(الصائغ وأبو حمد، ٢٠٠٦: ١١٢)

صافي الأرباح بعد الفوائد والضرائب

$$٣ - \text{معدل العائد على الأموال المتاحة} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الفوائد والضرائب}}{\text{الودائع وحق الملكية}}$$

(الحميري، ٢٠٠٥: ٢٢)

ج - أسلوب فوجتا: (العلاق، ٢٠٠١: ١٥٠)

الأرباح المحتجزة

$$\text{أسلوب فوجتا} = \frac{\text{الأرباح المحتجزة}}{\text{الخسائر المتوقعة}}$$

د - القابلية الايرادية للمصرف: (أبو حمد وقُدوري، ٢٠٠٥: ١٥٥)

معدل العائد على راس المال الممتلك

$$\text{عتلة الأرباح} = \frac{\text{معدل العائد على راس المال الممتلك}}{\text{معدل العائد على الاستثمار}}$$

المحور الثالث التحليل التطبيقي للبحث

أولاً- نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع:

يقيس هذا المؤشر قدرة المصرف على تلبية طلبات المودعين من رأس الممتلك عند الحاجة إلى ذلك. ويتضح من الجدول (١) أن المتوسط العام لكلا المصرفين بلغ (١٨,٢٪) ويعد مصرف ألراجحي للاستثمار الأعلى قياساً بمصرف الأردنّي الكويتي من جهة وبالمعدل العام من جهة أخرى مما يعكس وبشكل واضح أن هذا المصرف له القدرة على تلبية طلبات مودعيه من رأس ماله الممتلك والمتكون من (الاحتياطيات والأرباح المحتجزة ورأس المال المدفوع) ووفق هذا المؤشر، فنجد أن النتائج التي تم التوصل إليها خلال السنوات المبحوثة كانت متفوقة بعض الشيء على نتائج مصرف الأردنّي الكويتي عدا سنة (٢٠٠٥) كانت

الأكثر تفوقا وارتفاعا وبلغت (١٩٪) في حين كانت في المصرف الآخر (١٣,٧٪) وتأتي بالدرجة الثانية سنة (٢٠٠٦) وبلغت (٢٤,٧٪) في حين كانت (٢١,٥٪) في مصرف الأردن الكويتي، بالرغم من التفوق في إدارة هذين المصرفين وسمعهما محليا ودوليا في مستوى أدائه للخدمات المقدمة لزبائنه بشكل عام ومواكبتهم للتطورات الحاصلة في هذا المجال إلا أن الاختلافات في نسب هذا المؤشر يمكن أن تعزى إلى نمو رأس المال الممتلك والودائع لكلا المصرفين لذلك نجد ههما متذبذبان خلال الفترة المبحوثة بين الانخفاض والارتفاع فمثلا في مصرف الأردن الكويتي كان الانخفاض واضح خلال السنتين (٢٠٠٤ - ٢٠٠٥) ومن ثم ارتفع هذا المؤشر في سنة (٢٠٠٦) وذلك لارتفاع رأس المال الممتلك قياسا بالودائع، في حين كان هذا الحال ينطبق أيضا في مصرف أراجحي للاستثمار عدا سنة (٢٠٠٥) فقد شهد ارتفاع في هذا المؤشر قياسا بالانخفاض الذي شهدته مصرف الأردن الكويتي فضلا عن ذلك أن مقدار الارتفاع في سنة (٢٠٠٦) كان أقل من مقدار الارتفاع في مصرف الأردن الكويتي وبلغت على التوالي (٥,٧٪) (٧,٨٪) ومع ذلك يعد مصرف أراجحي للاستثمار هو الأفضل وفق هذا المؤشر قياسا بالمصرف الآخر وجدول (١) يوضح ذلك.

جدول (١) نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع

الأرقام كنسبة مئوية

السنة المصرف	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	المتوسط	المتوسط العام
الأردني الكويتي	١٦,٢	١٥,٦	١٣,٧	٢١,٥	١٦,٧٥	١٨,٢
أراجحي للاستثمار	١٨,٢	١٦,٧	١٩	٢٤,٧	١٩,٦٥	

المصدر: إعداد الباحثين

ثانيًا نسبة رأس الممتلك إلى القروض:-

يقيس هذا المؤشر قدرة المصرف على استخدام رأس المال الممتلك لمواجهة المخاطر المتعلقة باسترداد جزء من الأموال المستثمرة في القروض، يعد هذا المقياس من المقاييس المهمة في كفاية رأس المال الممتلك من الناحية، وهو أحد العوامل المؤثرة المهمة في تحديد السياسة الاقراضية للمصارف فضلا عن العوامل الأخرى والتي من ضمنها (الودائع). ومن الجدول (٢) يتضح أن المتوسط العام لهذا المؤشر (١٨,٤٦٪) ويعد مصرف الأردن الكويتي الأعلى قياسا بمصرف أراجحي للاستثمار وبالمتوسط العام وبلغ (١٩,٤٧٪) في حين كان المتوسط العام للمصرف الآخر (١٧,٤٥٪) مما يعني أن هذا المصرف له أفضل قدرة في مواجهة هذا النوع من المخاطر قياسا بالمصرف الآخر ونلاحظ من الجدول أن هناك تذبذب في هذا المؤشر خلال السنوات المبحوثة بين انخفاض وارتفاع في كلا المصرفين مع تفوق واضح لمصرف الأردن الكويتي وخاصة في سنتي (٢٠٠٣ - ٢٠٠٤) وبلغت على التوالي (٢٢,٢٪) (١٩٪) بالرغم من الانخفاض في الأخير كان أكثر من الانخفاض في مصرف أراجحي للاستثمار وبمقدار (٣,٢٪) في حين المصرف الآخر (١,٤٪) فضلا عن ذلك أن هذا المصرف أستمر في انخفاض مؤشره إلى (١٥,٧٪) مع ارتفاع واضح في المصرف الآخر، وأستمر هذا المصرف (أراجحي للاستثمار) في ارتفاع مؤشره مع تحسنها في مصرف الأردن الكويتي في سنة (٢٠٠٦) وكان ارتفاع مؤشره أكثر من المصرف الآخر ويمكن أن تعزى إلى ارتفاع رأس المال الممتلك في تلك السنة قياسا بنمو القروض فيه مما يعني ارتفاع هامش الأمان لكلا المصرفين والذي يوفره رأس المال الممتلك اتجاه القروض، وبالرغم من الانخفاضات التي حدثت في مصرف الأردن الكويتي قياسا بالمصرف الآخر إلا أن المتوسط العام لهذا المؤشر كان الأفضل والأكثر قياسا به، مما يعني أن هذا المصرف يمتلك قدرة مواجهة

مخاطر الفشل في استرداد الأموال المستثمرة في القروض أكثر بقليل وبمقدار (٢,٢٪) عن مصرف الأراجحي للاستثمار وجدول (٢) يوضح ذلك.

جدول (٢)

نسبة رأس المال الممتلك إلى القروض
الأرقام كنسبة مئوية

السنة المصرف	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	المتوسط	المتوسط العام
الأردني الكويتي	٢٢,٢	١٩	١٥,٧	٢١	١٩,٤٧	١٨,٤٦
الأراجحي للاستثمار	١٧,١	١٥,٧	١٧	٢٠	١٧,٤٥	

المصدر: إعداد الباحثين

ثالثاً نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات الخطرة:

يقيس هذا المؤشر قدرة المصرف على استخدام رأس المال الممتلك لمواجهة المخاطر المتعلقة باسترداد جزء من الأموال المستثمرة في الموجودات الخطرة، وهي تشمل كل الموجودات باستثناء عديمة المخاطرة أو المضمونة مثلاً {السندات الحكومية، النقدية لدى البنك المركزي، نقد في الصندوق} لذا يعد هذا المؤشر من المؤشرات المالية المهمة والتي تعكس حسن توظيف وإدارة الموارد المالية في مواجهة الخسائر المحتملة من هذه الموجودات والتي من ضمنها {القروض} الممنوحة للزبائن.

ويتضح من الجدول (٣) أن المتوسط العام لهذا المؤشر بلغ (١٥,٩٣٪) وأن أعلى متوسط سجل قياساً بهذا المتوسط هو مصرف الأراجحي للاستثمار وقد بلغ (١٦,٥٪) وهو أعلى أيضاً من مصرف الأردنّي الكويتي والذي هو بلغ (١٥,٣٧٪) مما يعني أن هذا المصرف قادر على مواجهة هذه الخسائر من خلال رأس ماله الممتلك قياساً بالموجودات ذات المخاطر، ويلاحظ من الجدول إن هناك تذبذب في هذا المؤشر أيضاً بين انخفاض وارتفاع مع تفوق واضح لمصرف الأراجحي في سنتين هما (٢٠٠٥، ٢٠٠٦) وبلغا على التوالي (١٦، ١٩٪) مع انخفاض في سنة (٢٠٠٣) قياساً بمصرف الأردنّي الكويتي مع تساويهما في سنة (٢٠٠٤) مما يعني أن هذين المصرفين وفق هذا المؤشر متقاربين بعض الشيء بالرغم من التفوق لصالح المصرف الأراجحي للاستثمار، فضلاً عن ذلك أن مستوى الانخفاض لهذا المؤشر كان واضحاً لدى مصرف الأردنّي الكويتي وخاصة في سنتي (٢٠٠٤، ٢٠٠٥) وبلغا على التوالي (١٥٪، ١٢,٣٪) إلا أن الارتفاع الذي كان في سنتي (٢٠٠٣، ٢٠٠٦) قد أدى إلى ارتفاع المتوسط العام لهذا المصرف، في حين أن شركة الأراجحي المصرفية للاستثمار كان مستوى تذبذبه أقل من المصرف الآخر بالرغم من الانخفاض في سنة (٢٠٠٤)، إلا أن الارتفاع الذي تلى هذه السنة قد أثرت على المتوسط العام لهذا المصرف وجعلته متفوقاً على المصرف الآخر وفق هذا المؤشر، وجدول (٣) يوضح ذلك.

جدول (٣)

نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات الخطرة
الأرقام كنسبة مئوية

السنة المصرف	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	المتوسط	المتوسط العام
الأردني الكويتي	١٧,٢	١٥	١٢,٣	١٧	١٥,٣٧	١٥,٩٣
الأراجحي للاستثمار	١٦	١٥	١٦	١٩	١٦,٥	

رابطاً نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات:

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المصرف على استخدام رأس المال الممتلك في تمويل موجوداته الكلية. فزيادة هذه النسبة يعني تحقيق حماية أفضل للمودعين لكن يؤدي في الوقت نفسه إلى أحداث انخفاض في معدل العائد على رأس المال الممتلك مما يلحق الضرر بالمساهمين.

ويتضح من الجدول (٤) إن المتوسط العام لهذا المؤشر قد بلغ (١٢,٢٨٪) وإن أعلى متوسط قد سجله قياساً بهذا المتوسط كان في مصرف أراجحي للاستثمار قد بلغ (١٤,٧٥٪) وكان في الوقت نفسه الأعلى قياساً بمتوسط مصرف الأردني الكويتي والذي بلغ (٩,٨٢٪) خلال الفترة المبحوثة، مما يتبين من ذلك إن الأول كان الأفضل والأكثر تفوقاً قياساً بالأخير وفق هذا المؤشر بالرغم من تذبذبهما بين الانخفاض والارتفاع في نسب هذا المؤشر خلال تلك الفترة، وتعد سنة (٢٠٠٦) الأعلى نسبة قد سجلها مصرف أراجحي للاستثمار وبلغت (١٧,٣٪) في حين إن أعلى نسبة قد سجلها مصرف الأردني الكويتي كانت أيضاً في نفس السنة وبلغت (١٢,٢٪)، في حين إن أدنى نسبة قد سجلت لكلا المصرفين كانت في سنة (٢٠٠٤) في مصرف أراجحي وسنة (٢٠٠٥) في مصرف الأردني الكويتي وبلغا على التوالي (١٣,١٪) (٧,٧٪)، وبالرغم من إن الانخفاض الذي سجله مصرف أراجحي في سنة (٢٠٠٤) إلا إنها تعتبر الأعلى قياساً بما سجله مصرف الأردني الكويتي خلال الفترة المبحوثة، مما يعني إن الأول له القدرة على تمويل موجوداته وإن كانت النسبة ضعيفة من رأس ماله الممتلك بينما باقي النسبة فيتم تمويلها من أموال الغير (والتي تعتبر الودائع أحد مكوناتها)، ويتضح من التحليل أيضاً إن مقدار الفرق بين المتوسطين لكلا المصرفين كان كبيراً بعض الشيء، مما يؤكد إن هذا المصرف له القدرة على حماية أفضل للمودعين من المصرف الآخر و قدرته على مواجهه الخسائر التي يتعرض لها المصرف من استثمار أمواله بهذه الموجودات بشكل عام وبالقروض بشكل خاص وجدول (٤) يوضح ذلك.

جدول (٤)

نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات

الأرقام كنسبة مئوية

السنة المصرف	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	المتوسط	المتوسط العام
الأردني الكويتي	١٠	٩,٤	٧,٧	١٢,٢	٩,٨٢	١٢,٢٨
أراجحي للاستثمار	١٤,٤	١٣,١	١٤,٢	١٧,٣	١٤,٧٥	

المصدر: إعداد الباحثين

خامساً عتلة الأرباح (القابلية الإيرادية للمصرف):

وهو مؤشر مالي يمثل العلاقة المالية بين كل من معدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد على رأس المال الممتلك من خلال قسمة الأخير على الأول وجدول (٥) يوضح ذلك، وهو يعد من المؤشرات التي تهتم بها إدارة المنشآت المالية والمصرفية في سعيها إلى تحقيق الاستثمار الأمثل كالقروض مثلاً من خلال قياس اثر التغير في كل من رأس المال الممتلك والودائع باعتبارهما أحد العوامل المؤثرة على القابلية الإيرادية للمنشآت المالية بشكل عام والمصارف بشكل خاص من جهة وعلى السياسة الاقراضية من جهة أخرى.

ويتبين من هذا الجدول إن المتوسط العام لهذا المؤشر بلغ (٦.٧١) مرة وإن أعلى مؤشر قد سجل كان في مصرف الأردنني الكويتي وبلغ (٧.١٥) وبفارق (٠.٨٨٪) عن المصرف ألاجحي للاستثمار ويعود سبب هذه الزيادة إلى انخفاض معدل العائد على راس المال الممتلك لهذا المصرف بشكل عام قياساً بالمصرف الأخير من جهة وثبات تقريباً معدل العائد على الاستثمار في ثلاثة سنوات عدا سنة (٢٠٠٥) التي لوحظ فيها انخفاض في معدل العائد على الاستثمار من جهة أخرى، وهذه السنة ساهمت أيضاً في تخفيض متوسط معدل العائد على الاستثمار من ناحية وإلى تخفيض مجموع صافي الأرباح المتحققة { (راس المال الممتلك + الودائع) × معدل العائد من الاستثمار } مع ارتفاع في مقدار راس المال الممتلك في تلك السنة من ناحية أخرى والتي عكست بشكل ايجابي على القابلية الإيرادية لذلك المصرف في تلك السنة مما يعني إن هذا الانخفاض بشكل عام {معدل العائد على راس المال الممتلك} قد ساهم بشكل ايجابي في القابلية الإيرادية لهذا المصرف قياساً بمصرف ألاجحي للاستثمار، إذ نجد إن مؤشر عتلة الأرباح في حالة ارتفاع عدا سنة (٢٠٠٦) وذلك لانخفاض معدل العائد على راس المال الممتلك فضلاً عن ذلك ارتفاع المعدل الآخر مما انعكس سلبياً على القابلية الإيرادية في تلك السنة لهذا المصرف، أما فيما يخص مصرف ألاجحي للاستثمار فنجد أن هذا المصرف قد سجل نتائج متباينة بين ارتفاع وانخفاض خلال الفترة المبحوثة بالرغم من ارتفاع كل من معدل العائدين خلال تلك الفترة عدا سنة (٢٠٠٦) إذ شهد انخفاض في معدل العائد على راس المال الممتلك عن السنة التي تسبقها مع ارتفاع واضح في معدل الآخر ROI مما أثر بشكل سلبياً على القابلية الإيرادية لهذا المصرف والنتيجة عن استثمار أمواله المتاحة [الودائع وحق الملكية] في استثمارات متنوعة والتي من ضمنها القروض ويعود سبب الارتفاع في نسبة معدل العائد على راس المال الممتلك إلى ارتفاع نسبة مجموع صافي الأموال المتاحة بنسبة اقل من ارتفاع نسبة راس المال الممتلك مما أثر هذه النسبة على القابلية الإيرادية {عتلة الأرباح} ويضاف على ذلك ارتفاع في معدل العائد على الاستثمار والذي هو اثر أيضاً على هذا المؤشر. ويمكن أن نستنتج من ذلك إن الزيادة المتحققة في كل من راس المال الممتلك والودائع يؤثر سلبياً على القابلية الإيرادية للمصرف في حالة إذا كانت هذه النسبة اكبر من نسبة الزيادة في راس المال الممتلك مع ارتفاع نسبة اكبر في ROI والعكس صحيح مع انخفاض بنسبة اقل في ROI أما في حالة ثبات الأخير في ظل الزيادة المتحققة في مجموع صافي الأرباح ستؤثر ايجابياً على القابلية الإيرادية للمصرف وجدول (٥) يوضح ذلك.

جدول (٥)

مؤشر عتلة الأرباح
الأرقام كنسبة مئوية

المتوسط العام	متوسط	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	السنة المصرف
٦,٧١	٧,١٥	١١,٣	١٣,٢	١٤,٨	١٤,٣	الأردني الكويتي
		٢	١,٦	٢	٢	
		٥,٧	٨,٣	٧,٤	٧,٢	
	٦,٢٧	٣٤	٣٨	٢٦	٢٠,١	ألاجحي للاستثمار
		٦,٧	٦	٣,٧	٣,١	
		٥,١	٦,٤	٧,١	٦,٥	

المصدر: إعداد الباحثين

سادسًا معدل العائد على الدوائع:

ويستخدم لقياس مدى نجاح إدارة المصرف في توليد الأرباح من الدوائع التي استطاع الحصول عليها وتم استثمارها في مجالات مختلفة والتي من ضمنها [القروض المصرفية] باعتبار الدوائع ومدى استقرارها لها تأثير كبير على السياسة الاقراضية للمصرف من خلال كيفية توجيهه باتجاه الصحيح دون أن يعرض المصرف إلى خسائر يصعب عليه مواجهتها وبالتالي يفقد ثقتها من قبل المودعين والمساهمين.

ويتبين من الجدول (٦) أن المتوسط العام لهذا المؤشر بلغ (٤.٩٣٥) وأن أعلى متوسط قد سجل قياسا بالمتوسط العام هو مصرف الراجحي للاستثمار وبلغ (٦.٦٥٪) وهو أعلى مما سجله مصرف الأردن الكويتي وبلغ (٣.٢٢٪)، ويعد الأول الأفضل وفق هذا المؤشر وذلك من خلال ما سجله خلال الفترة المبحوثة من ارتفاع في نسب هذا المؤشر وخاصة في سنة (٢٠٠٥) إذ بلغ (٨٪) قياسا بالسنة التي سبقتها وتعد هذه السنة مع السنة (٢٠٠٦) الأعلى نسبة قياسا بالمتوسط العام لهذا المصرف مما يعني من ذلك التحليل إن هذا المصرف له القابلية على استثمار ودائع وتوظيفها بالشكل الصحيح فضلا عن ذلك إن معدل العائد يساوي تقريباً ما سجله مصرف الأردن الكويتي بالرغم تفوق الأخير في القابلية بالرغم من تفوق الأخير في القابلية الإيرادية ضمن مؤشر (عتلة الأرباح) كما إن الأخير قد سجل نسب متباينة بين ارتفاع وانخفاض كان الأقوى في سنة (٢٠٠٦) إذ بلغ (٣.٥٪) قياسا بالسنة التي تسبقها وهي نفس السنة التي سجل فيها مصرف الراجحي أعلى نسبة لهذا المؤشر. ويمكن أن نستنتج من ذلك إن مصرف الراجحي كان في حالة جيدة من الارتفاع النسبي في نسب هذا المؤشر مع تباين المصرف الآخر وجدول (٦).

جدول (٦)

معدل العائد على الدوائع

الأرقام كنسبة مئوية

السنة المصرف	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	المتوسط	المتوسط العام
الأردني الكويتي	٣.١	٣.٣	٣	٣.٥	٣.٢٢	٤.٩٣٥
الراجحي للاستثمار	٤	٥	٨	٩.٦	٦.٦٥	

المصدر: إعداد الباحثين

سابعًا معدل العائد على حق الملكية:

يقيس هذا المؤشر العائد الذي حققه المساهمين على أموالهم الموظفة في رأس المال المصرف فإذا كانت قيمة المؤشر مرتفعة دل ذلك على كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل في المصرف والتي تعد القروض أهم مكونا فيها.

ويتضح من جدول (٧) أن المتوسط العام لهذا المؤشر هو (٢٦.٣١٪) وإن أعلى متوسط قد سجله كان في مصرف الراجحي وبلغ (٣٣٪) وهي أعلى من المتوسط العام ومتوسط مصرف الأردن الكويتي والذي سجل (١٩.٦٢٪) وإن أعلى نسبة قد سجلت خلال الفترة المبحوثة لكلا المصرفين هي على التوالي (٤٢) (٢١.٥) الراجحي والأردني الكويتي وكان في سنة (٢٠٠٥) وإن نسبة ارتفاع هذا المؤشر في المصرف الأول كان الأكثر قياسا بالأخير مما يدل على كفاءة قرارات الاستثمارية لهذا المصرف في تلك السنة قياسا بالسنوات الأخرى المبحوثة وبالنسب الذي سجلها الأخير، ويلاحظ أيضا في هذا الجدول ارتفاع هذا المؤشر في كلا المصرفين خلال السنوات الثلاث الأولى مع ارتفاع واضح وكبير لمصرف الراجحي بينما كان الآخر طفيف وخاصة في سنة (٢٠٠٥) لكلا المصرفين. أما سنة (٢٠٠٦) فقد شوهد انخفاض في نسبة هذا المؤشر

وكان الأكثر انخفاضاً في مصرف الأردنّي الكويّتي قياساً بالآخر، مما يعني ارتفاع نسبة راس المال المملّك إلى صافي الأرباح المتحقّقة من توظيف أموال المساهمين في القروض والاستثمارات الأخرى. نستنتج مما تقدّم ارتفاع بشكل عام في هذا المؤشر في مصرف الراجحي قياساً بالآخر مما يؤكّد على كفاءة إدارة هذا المصرف في اتخاذ قرارات الاستثمار والإقراض تتناسب مع ارتفاع راس ماله المملّك من قبل المساهمين نتيجة ارتفاع الأرباح المتحقّقة من توظيف هذه الأموال على ضوء القرارات التي تتخذها إدارة هذا المصرف

جدول (٧) معدل العائد على حق الملكية، الأرقام كنسبة مئوية

السنة المصرف	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	المتوسط	المتوسط العام
الأردني الكويّتي	١٩,٤	٢١,٣	٢١,٥	١٦,٣	١٩,٦٢	٢٦,٣١
الراجحي للاستثمار	٢٢	٢٩	٤٢	٣٩	٣٣	

المصدر: إعداد الباحثين

ثامناً معدل العائد على الأموال المتاحة:

يقيس هذا المؤشر كفاءة هذا المصرف في توليد الأرباح من الأموال المتاحة لها والمتمثلة بحق الملكية والودائع، إن ارتفاع هذا المعدل يدل على قدرة المصرف على تحقيق العوائد من توظيف الأموال في الموجودات المربحة والتي من ضمنها القروض.

ويتضح من الجدول (٨) إن المتوسط العام لهذا المؤشر قد بلغ (٤.١٣٥٪) وإن أعلى متوسط قد سجله هو مصرف الراجحي وبلغ (٥.٤٥٪) وهو أعلى من متوسط العام ومتوسط العائد لمصرف الأردنّي الكويّتي والذي سجل (٢.٨٢٪)، ويعد الأول الأكفأ والأفضل قياساً بالآخر من حيث تسجيل ارتفاع مستمر لهذا المؤشر قياساً بالتباين بين ارتفاع وانخفاض الأخير خلال الفترة المبحوثة، وإن أعلى نسبة سجلت كانت في سنتين (٢٠٠٥، ٢٠٠٦) وبلغتا على التوالي (٦.٦٪) (٧.٧٪) في حين أن أعلى نسبة قد سجلت في مصرف الأردنّي الكويّتي كانت في سنتي (٢٠٠٤، ٢٠٠٦) مع تساوي نسبتهما وبلغت (٣٪) وتعد هذه النسبة أقل من أدنى نسبة قد سجلها مصرف الراجحي في سنة (٢٠٠٣) وبلغت (٣.٤٪) وهذا يؤكّد كفاءة إدارة مصرف الراجحي في كيفية توظيف أمواله وتحقيق العوائد والتي تعادل تقريباً ضعف أو أقل من تلك العوائد التي سجلها مصرف الأردنّي الكويّتي كمتوسط فضلاً عن السياسة التي يتبناها هذا المصرف في توظيف أمواله بالاعتماد على عاملين مهمين ومؤثرين على هذه السياسة والتي من ضمنها القروض موضوع البحث.

جدول (٨)

معدل العائد على الأموال المتاحة

الأرقام كنسبة مئوية

السنة المصرف	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	المتوسط	المتوسط العام
الأردني الكويّتي	٢,٧	٣	٢,٦	٣	٢,٨٢	٤,١٣٥
الراجحي للاستثمار	٣,٤	٤,١	٦,٦	٧,٧	٥,٤٥	

المصدر: إعداد الباحثين

تاسعاً أسلوب فوجنا:

وهو من المقاييس الملائمة لكفاية رأس المال ويتم استخدامه في حالة الظروف الطبيعية (العادية) ويختبر هذا المقياس مدى كفاية الأرباح المحتجزة - وهي جزء من رأس المال الممتلك (حق الملكية) في تغطية الخسائر المتوقعة من عملية توظيف الأموال في القروض والاستثمارات الأخرى. وان النسبة الملائمة لهذا المقياس هو (١:٢)

ويتضح من الجدول (٩) إن متوسط العام لهذا المقياس (٢٪) وهي مساوية لنسبة الملائمة لهذا المقياس وان أعلى متوسط قد سجله كان في مصرف الراجحي قد بلغ (٢.٥٤٪) وهو أعلى من المتوسط العام ومتوسط مصرف الأردنني الكويتي مما يتضح من ذلك إن هذا المصرف له القدرة على تغطية خسائره الناتجة عن توظيف الأموال من خلال الأرباح المحتجزة ونسبة تزيد بمقدار (٠.٥٤٪) عن النسبة الملائمة لهذا المقياس وهذا مؤشر جيد للمصرف وفق هذا المؤشر من جهة وقدرته أيضاً على تسديد التزاماته تجاه المودعين في حالة سحب المفاجئ للدوائع باعتباره احد مكونات رأس المال الممتلك من جهة أخرى، فضلاً عن ذلك نجد في الجدول (٩) إن مستوى النسب لهذا المؤشر لكلا المصرفين في حالة تذبذب بين ارتفاع وانخفاض متفاوتين ومتعاكستين في نفس الوقت مثلاً ارتفاع في نسبة هذا المؤشر في سنة (٢٠٠٤) في مصرف الراجحي في حين نجد انخفاض في المصرف الآخر والعكس صحيح في السنة التي قبلها قد شهد تغير كبير لنسبة المؤشر في كلا المصرفين في السنة (٢٠٠٦) فمثلاً ارتفاع كبير وبمقدار (٤٪) في مصرف الراجحي للاستثمار يقابله انخفاض كبير في مصرف الأردنني الكويتي وقد سجلت (٠.١٣٪) قياساً بالمستوى العام لنسب هذا المؤشر خلال الفترات المبحوثة وقد يكون سبب هذا الانخفاض إلى طرح أسهم جديدة من قبل هذا المصرف لزيادة رأس مال ويغطيها من الأرباح المحتجزة لديه لتوسيع نشاط عمله أو توظيفها في مجالات استثمارية متنوعة وبالأخص القروض التي تقدمها لزمائنه وحالة الارتفاع في هذه النسبة لا تعود إلى عدم استخدام الأرباح المحتجزة وإنما يعكس مقدار الأرباح التي يحققها هذا المصرف خلال تلك الفترة بعد استقطاع حقوق المساهمين كمقسوم أرباح واحتجاز الباقي كأرباح محتجزة وجدول (٩) يوضح مقدار الارتفاع وانخفاض في هذه النسبة خلال الفترة المبحوثة.

جدول (٩)

معدل العائد على الأموال المتاحة

الأرقام كنسبة مئوية

السنة المصرف	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	المتوسط	المتوسط العام
الأردني الكويتي	٢,٣١	١,٣١	٢,٠٦	٠,١٣	١,٤٦	٢
الراجحي للاستثمار	١,١	٣	٢,٠٣	٤	٢,٥٤	

المصدر: إعداد الباحثين

المحور الرابع الاستنتاجات والتوصيات

أولاً - الاستنتاجات:

أ - وجد من خلال النتائج التي تم التوصل إليها إن هناك ثلاث نسب من مقاييس كفاية أو متانة رأس المال الممتلك كان الأفضل فيها مصرف الراجحي للاستثمار أما بالنسبة لرأس المال الممتلك إلى القروض كان التفوق إلى مصرف الأردنني الكويتي مما يعني إن الأول كان الأفضل من حيث الأداء والكفاءة وفق هذا المقياس قياساً بالآخر.

ب - وجد من النتائج على مستوى معدلات العائد على كل من (حق الملكية، الودائع، الأموال المتاحة) إن مصرف الراجحي قد سجل أفضل المستويات للأداء وفق هذه المقاييس الثلاث قياساً بمصرف الأردنّي الكويتي مما يؤكد على كفاءة قراراته الاستثمارية والاقرضية للأول من توظيف أمواله وتحقيق العوائد المرجوة من هذا التوظيف.

ج - وجد من تحليل نتائج العلاقة بين الموارد المالية والمتاحة (راس المال الممتلك، والودائع) والقابلية الأيرادية لكلا المصرفين بأن مصرف الأردنّي الكويتي قد سجل أعلى متوسط قياساً بمصرف الراجحي خلال الفترة المبحوثة مما يعني كفاءة المصرف الأول وفق هذا المؤشر (عتلة الأرباح) قياساً بالآخر من جهة ويعكس أيضاً قابلية الأيرادية المتحققة والجيدة وحجم أمواله المستثمرة في أنشطة مختلفة بالرغم من ارتفاع معدلات العائد على كل من (راس المال الممتلك والاستثمار) للمصرف الأخير من جهة أخرى.

د - وجد من تحليل النتائج (أسلوب فوجتا) إن مصرف الراجحي للاستثمار كان الأكثر كفاءة وقدرة على تغطية الخسائر المتوقعة من توظيف أمواله في القروض والاستثمارات قياساً بمصرف الأردنّي الكويتي من خلال ما سجله قياساً بالنسبة الملائمة لهذا المقياس وهي (١ : ٢) مما يعني من ذلك كفاية أرباحه المحتجزة في تغطية خسائره أكثر من الآخر.

ثانيًا التوصيات:

أ - ضرورة تنشيط تنويع الاستثمارات والقروض الممنوحة في كلا المصرفين بعد الدراسة والتحليل اللازم لذلك والا سيعرض هذين المصرفين إلى فقدان سمعتهما السوقية على المستويين المحلي والدولي وثقة المودعين بها.

ب - ضرورة التوسيع من قاعدة راس المال الممتلك لكلا المصرفين وذلك لسمعتهما المصرفية الجيدة ومركزهما الائتماني ولما كابت التطورات العالمية في مجال المصارف ومستوى الخدمات المقدمة من قبلهما.

ج - ضرورة تفعيل أجراء الدراسات والتحليل بالاعتماد على المقاييس المالية والمصرفية لبيان مدى كفاءة وأداء العمل المصرفي في مجال توظيف أمواله وتحقيق العوائد وضمان أموال المودعين وزيادة ثقة المساهمين به.

د - تفعيل دور نظام المعلومات الإدارية لكلا المصرفين في ضوء المتغيرات المستمرة والسريعة للبيئة داخل البلدين وخارجهما من خلال إعداد برامج تدريبية في هذا المجال وبشكل مكثف ومستمر بالمعلومات الضرورية وتزويدها للمسؤولين وصانعي القرارات الاستثمارية والاقرضية للمصرف.

هـ - ضرورة الاهتمام الكبير بهذين العاملين (راس المال الممتلك، الودائع) بأعتبارهما أساس عمل المصرف دون التقليل من أهمية العوامل الأخرى والتي هي أيضاً مؤثرة على السياسة الاقرضية لمصرف.

المصادر:-

- ١ - النشرات السنوية للميزانية العمومية وكشف الدخل والأرباح والخسائر للمدة من (٢٠٠٣ - ٢٠٠٦)
- ٢ - أبو محمد وقُدوري، رضا صاحب، فائق مشعل: (إدارة المصارف) جامعة الموصل، ٢٠٠٥.
- ٣ - الحميري، بشار عباس: (إدارة التدفقات النقدية وأثرها في الأداء المصرفي) رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، ٢٠٠٥.
- ٤ - الدوري والسمارثي، زكريا، يسرى: (البنوك المركزية والسياسات النقدية) عمان - أردن، ٢٠٠٦.

- ٥ - السلطان و داغستاني، عبد الهادي، سلطان محمد، عدنان، احمد نبيل: (التمويل الإداري) بتصرف الطبعة العربية الجزء الاول، دار المريخ لنشر، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٣.
- ٦ - الشماع، خليل محمد حسن: (الإدارة المالية) بغداد، ط ٤، ١٩٩٢.
- ٧ - الشماع، همام راضي: (الائتمان المصرفي في العراق - الواقع والمتطلبات) المؤتمر العلمي الثالث، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢.
- ٨ - الصائغ وأبو حمد، محمد جبار، رضا صاحب: (دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الأردنية) المجلة العراقية للعلوم الإدارية مجلة فصلية محكمة تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء، ٢٠٠٦.
- ٩ - العلاق، بشير عباس: (إدارة المصارف - مدخل وظيفي)، الأردن ٢٠٠١.
- ١٠ - الكروي، بلال نوري سعيد: (إدارة محفظة الاستثمارات المصرفية الدولية)، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، ٢٠٠٥.
- ١١ - الناشف وهندي، أنطوان، خليل: (العمليات المصرفية والسوق المالية) الجزء الاول، المؤسسة الحديثة لكتاب، لبنان، ١٩٩٨.
- ١٢ - حماد، طارق عبد العال: (حوكمة الشركات - المفاهيم والمبادئ والتجارب - تطبيقات الحوكمة في المصارف) الدار الجامعية، ٢٠٠٥.

13- Rose , Peter (Commercial Bank management) 4th ed Ir win / MC Graw - Hill,1999